

تاريخ النشر: 2025/01/31

تاريخ القبول: 2025/01/08

تاریخ الاستلام: 2024/10/04



المدرسة الجزائرية في التفسير اللغوي للقرآن الكريم

عبد القادر مغدير

Abdelkader.meghdir@univ-mascara.dz

جامعة مصطفى اسطمبولي. معسكر/الجزائر

The Algerian school of linguistic interpretation of the Holy Quran. Interpretation of the “Judgements” by Yahya Al-Shawi Al-Jazairi Model

 Abdelkader Meghdir

Abdelkader.meghdir@univ-mascara.dz

MUSTAPHA Stambuli University . Mascara - Algeria

ملخص البحث

يهدف هذا المقال إلى إمارة اللثام عن المدرسة الجزائرية في التفسير اللغوي للقرآن الكريم، وذلك من خلال سفراسمه "المحاكمات"، وقف فيه صاحبه يحيى الشاوي الجزائري (ت 1096 هـ) على اعتراضات أبي حيان (ت 745 هـ) على ابن عطية (ت 541 هـ) والزمخشري (ت 538 هـ) في تفسيره "البحر المحيط"، والرد عليها بدحضها أو مجارة أبي حيان فيها، أو تصحيحها، أو تلخيصها، أو توضيح غامض فيها، أو التعليق على جزئية منها. وذلك باستخدام اللغة بمعجمها، ونحوها، وصرفها، وبلاغتها، والقراءات بأوجهها، وتوجيهاتها. وهو من أنفس الكتب في هذا الفن، وعمدة كل باحث في الدراسات اللغوية والقرآنية.

الكلمات المفتاحية: المدرسة الجزائرية، المحاكمات، الشاوي الجزائري، التفسير اللغوي، القراءات.

ABSTRACT:

This article aims to uncover the Algerian school of linguistic interpretation of the Holy Quran. This is through a book called "The judgements", in which its author, Yahya al-Shawi al-Jaza'iri (d. 1096 AH), commented on the objections of Abu Hayyan (d. 745 AH) to Ibn Attiya (d. 534 AH) and Al-Zamakhshari (d. 538 AH) in his interpretation of "Al-Bahr Al-Muhit". And responding to it by refuting it, keeping up with Abu Hayyan in it, correcting it, summarizing it, clarifying something vague in it, or commenting on part of it. This is done by using the language with its dictionary, grammar, morphology, and rhetoric, and readings with their aspects and directions. It is one of the most valuable books in this art, and the mainstay of every researcher in linguistic and Quranic studies.

Keywords: Algerian school, judgements, Al-Shawi Al-Jazairi, linguistic interpretation, readings.

1. مقدمة:

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على مدرسة من مدارس التفسير، إنها مدرسة التفسير اللغوي، هذه المدرسة التي كانت بداياتها في المشرق العربي، حيث نزل الوحي، وسط عرب أقحاح خلص، يفهمون اللغة بدلالاتها ومضامينها، وانتقلت بظلالها إلى كل الأصقاع التي وصلها الإسلام كالجزائر، هذه البلاد التي استطاعت بهجيتها العربي والأمازيغي أن تنجب علماء أفذاذ أحبوا لغة القرآن، وفقهوها وأبدعوا فيها، كالشاذلي الذي ألف كتاب المحاكمات، الذي اخترته ليكون مادة بحثي؛ لأنه يعد بحق مصدرا أساسيا في التفاسير التي وظفت اللغة بمعجمها ونحوها وصرفها وبلاغتها، والقراءات بأوجهها وتوجيهاتها في تفسير القرآن، وإيضاح دلالاته الإفرادية والتركيبية والبيانية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما دور هذا الكتاب في تأسيس المدرسة الجزائرية في الدراسات اللغوية والقرآنية؟

للإجابة عن هذا السؤال وجب اتباع المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ظاهرة التفسير اللغوي في المحاكمات، من خلال الآيات التي أثر الشاذلي أن يسبر أغوار مفرداتها وتراكيبها، وأن يختار توجيهاتها المعجمية والنحوية والصرفية.

يهدف هذا المقال إلى إثبات ما يأتي:

أ- وجود المدرسة الجزائرية في الدراسات اللغوية والقرآنية. وقد خدمت الدرس القرآني، وقدمت إضافات في هذا المجال.

ب- التعريف بيحيى الشاذلي وبجهوده المعرفية في التفسير اللغوي، وذلك من خلال كتابه "المحاكمات".

ت- الوقوف على مظاهر التفسير اللغوي في "المحاكمات" وتجلياتها النحوية والصرفية والمعجمية والبلاغية، والأوجه القرائية وتوجيهاتها.

لا يمكن تحقيق ما سبق إلا بمدرسة كتاب المحاكمات؛ لأنه لبنة من اللبنة الأساسية في المدرسة الجزائرية التي اتخذت من الدراسات اللغوية والقرآنية مطية لفهم النص القرآني وشرحه وتفسيره. وصاحبه علم من أعلام اللغة والتفسير، لم يكتف بمحاكاة أرباب هذا الفن كالكسائي (ت 189 هـ) والفراء (ت 207 هـ) وأبي عبيدة (ت 209 هـ) والزجاج (ت 311 هـ) والنحاس (ت 338 هـ) وغيرهم، بل حاكم أحد الفحول، وهو أبو حيان الأندلسي من خلال كتابه "البحر والمحيط".

2. كتاب المحاكمات ليحيى الشاذلي الجزائري:

من الكتب التي أسست للمدرسة الجزائرية في الدراسات اللغوية والقرآنية كتاب "المحاكمات" للشاوي، الذي ظهر في القرن الحادي عشر الهجري، وأفل نجمه، وخبا نوره، ودخل طي النسيان؛ لأنه ظل مخطوطا إلى أن جاء مصطفى الغماري، وحققه من أوله إلى نهاية سورة المائدة، ونال بذلك شهادة الدكتوراه من جامعة الجزائر سنة 1999 م.

ثم تلاه ناجي بن عبد الرحمن، وحققه من أوله إلى نهاية سورة يوسف، ونال بذلك شهادة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالسعودية سنة 2000 م.

ثم جاء محمد عثمان، وحققه كاملا، وطبعته دار الكتب العلمية (لبنان) سنة (2009 م)، وبذلك خرج الكتاب من حبسي المخطوط، والمكتبات الجامعية.

ومن ساعتها أصبح متاحا للباحثين والدارسين. ويقيني أن خروج هذا الكتاب إلى النور سيبين معالم المدرسة الجزائرية في التفسير اللغوي، وسيقيم بنيانها، وسيجلي خصائصها ومميزاتها.

ولعل من الدراسات المهمة في هذا الباب كتاب المسائل النحوية في كتاب المحاكمات للدكتور لخضر قدور قطاوي المطبوع سنة 2019 م، ومقاله الموسوم (المجزومات في كتاب المحاكمات) المنشور سنة 2019 م، في العدد (37) من مجلة القلم التي تصدرها جامعة وهران (الجزائر).

ولا يزال هذا الكتاب بكرا يحتاج إلى الكثير من الدراسات المعجمية والدلالية والنحوية والصرفية والمنهجية والحجاجية وغيرها.

وهذا الكتاب جمع فيه صاحبه ثلاثة من كبار المفسرين، وهم: أبو حيان الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط، والزمخشري صاحب تفسير الكشاف، وابن عطية صاحب تفسير المحرر. يقدم الكتاب صورة واضحة عن التجربة النقدية التي قام بها الشاوي، ليس حبا في المساجلات الكلامية، ولكن حبا في إحقاق ما رآه حقا، وإنصافا لابن عطية والزمخشري، وقد أفصح عن ذلك في مقدمة المحاكمات إذ قال: "فالكتاب قصدت فيه جمع اعتراضات الإمام ذي البيان، المشتهر بأبي حيان على ابن عطية ومحمود الزمخشري، والتكلم معه بما يظهر للقريب والبعيد، وأسأل الله في ذلك التسديد".

رمز الشاوي لأبي حيان بحرف (ح)، وللزمخشري بحرف (ز)، ولابن عطية بحرف (ع)، ورمز لنفسه بحرف (ت)، وذكر ذلك في مقدمة كتابه؛ إذ قال: "وأشير بالعين والزاي والحاء لابن عطية والزمخشري وأبي حيان، وبالتاء المثناة من فوق لما يظهر لي، ولا بعد، والأمر لله".

تمثلت مادة المحاكمات في ما يأتي:

أ- القرآن كله ما عدا عشر سور، وهي: الأعلى، الضحى، الشرح، التين، القدر، التكاثر، العصر، الهمزة، الفيل، الكوثر.

ب- آيات مختارة بعناية من كل سورة من سور القرآن الكريم، شغلت بال العلماء في توجيهها وتخريجها.

ت- آراء العلماء الثلاث أبي حيان وابن عطية والزمخشري من خلال تفاسيرهم: البحر المحيط، والمحزر الوجيز، والكشاف.

لقد تنوعت مضامين المحاكمات لتشمل النحو والصرف والبلاغة والمعجم اللغوي والقراءات وأوجهها وتوجيهاتها وعلم الكلام. هذه المواضيع كلها نجدها مبثوثة في كتاب المحاكمات؛ إذ لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته منها.

3. الدرس القرآني في المحاكمات:

3-1. منهجه في التفسير:

ذكر الشاوي في مقدمته القصيرة الهدف من كتابه، وهو جمع اعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري ومناقشتها، لكنه لم يذكر لنا الطريقة التي سيتبعها، ولا الأساليب التي سيتناولها، ولا العلوم التي سيستخدمها في الرد، كما أنه لا يذكر أبا حيان بشيء مع أنه هو المقصود بالرد، بل يكتفي بالقول: "فالكتاب قصدت فيه جمع اعتراضات الإمام ذي البيان المشتهر بأبي حيان على ابن عطية ومحمود الزمخشري والتكلم معه بما يظهر للقريب والبعيد، وأسأل الله في ذلك التسديد".¹

لقد اتبع الشاوي في محاكماته طرائق مختلفة، وأساليب متعددة في عرض آراء من حاكمهم، وذلك بموافقتها أو الرد عليها، سأعرضها مع التمثيل لها فيما يأتي:

3-1-1. عرض المسألة.

أحيانا يعرض الشاوي المسألة من خلال آراء من حاكمهم، ويذكر في الأخير أن المسألة فيها خلاف، وهو ما نجده في اللوحة (161): (ح): "اللام للتبليغ، أمر أن يكون معنى هذه الألفاظ التي تتضمنها الجمل، سواء هذه العبارة أم غيرها". وقال (ز): "اللام للعلة أي: لأجلهم، ولو كان بمعنى خاطبهم به لقليل: "إن تنتهوا يغفر لكم" وهي قراءة ابن مسعود، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾² خاطبوا به غيرهم لأجلهم ليسمعوه".

وأحيانا يكتفي بذكر آراء من حاكمهم دون أن يدلي برأيه، كما فعل في اللوحة (183): "قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمْ﴾³. (ز): هو الناصب لـ "لَمَّا". (ح): على غير مذهب سيبويه؛ لأن مذهبها أنها حرفٌ وُجوبٌ لُوجوبٍ". وفي اللوحة (353): "قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾⁴. (ز): قرأ ابن مسعود: "بأُمَّهَاتِهِمْ"، بزيادة الباء في لغة من ينصب". (ح): "تبع في ذلك الفارسي في أن الباء لا تُزاد في لغة تميم، وقد رد ذلك بأنه موجودٌ زيادتها في لغة تميم".

وهذا في رأيي يدل على أن الشاوي يتبنى الآراء المطروحة؛ لأن المسألة تحتملها، ولا فائدة من ترجيح هذا الرأي على ذاك.

وأحيانا يكتفي بعرض ما جمعه أبو حيان من أقوال وآراء حول معنى الآية، ولا يذكر آراء الشيخين ابن عطية والزمخشري، ولا يتدخل هو بشيء، كما في اللوحة (108)؛ إذ نجده يذكر نُقول أبي حيان عن اللغويين والمفسرين حول معنى كلمة (قرن) في الآية السادسة من الأنعام، وحول مدة القرن، ويسوق في ذلك جملة من الأحاديث والآثار، وفي النهاية يخرج أبو حيان من الآية دون ترجيح، مع أن المسألة تحتاج إلى إبداء رأي، ولو على سبيل الاستئناس.

وفي مسألة "أرأيت"⁵ يدع الشاوي أبا حيان يصول ويجول، ليعطي المسألة حقها ومستحقها من الشرح والتحليل، ويكتب فيها كلاما طويلا وصل إلى ثلاث لوحات⁶، ذكر فيها كل ما قال الأوائل حولها. وفي رأيي سكوت الشاوي في مثل هذه المواقف يدل على أن المسألة دار حولها جدل كبير، وبالتالي تحتمل كل ما قيل فيها، ولذا لم يلجأ أبو حيان إلى الترجيح، أو أنه يريد أن يبين للقارئ أن أبا حيان لا يسعفه الرد دائما فيكتفي بالعرض.

2-1-3. توضيح المسألة

أحيانا يلجأ الشاوي إلى توضيح المسألة محل الخلاف بين أهل العلم، ومن ذلك مثلا ما ورد في الصفحة (344): "(ت): وجهُ الإشكالِ أنه بفتحِ القافِ ليسَ من أبنيةِ الجموعِ المتناهية؛ لأنَّ فعالَ بفتح اللام ليس منها، وقياسُ (ح) لا يصحُّ؛ إذ الصرفُ ردُّ للأصل، فيقعُ بأدنى شيءٍ، فتوجيهُ المشكلةِ بخلافِ المنع".

ذكر هذا في أعقاب الحديث عن "عسكري" في قوله تعالى: ﴿مَتَكَيْنَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضِرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾⁷.

3-1-3. مناقشة المسألة.

لم يترك الشاوي مسألة تستحق النقاش إلا وناقشها بأسلوب علمي رصين، ينم عن ثقافته اللغوية الواسعة، وقدرته على عرض آرائه بلغة علمية دقيقة، بعيدا عن المهارات السخيفة، والجدال العقيم. ومن مناقشاته الهادئة الهادفة ما ورد في اللوحة (111)، وهو يعرض قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا﴾⁸. أما الزمخشري فقد جعل النَّظَرَ مُسَبَّبًا عن السير في قوله: (انظروا)، ورده أبو حيان ووصف كلامه بالتناقض؛ لأنه جعل السير سبب النظر.

وبعد أن عرض الشاوي الرأيين قال: "التناقض مدفوع، وإلا لزم في كلِّ علةٍ غائية، كذا نحو: "تجرت للريح"، فالتجارة سبب وجودي مُسَبَّبُ الريح، فتقول: "التجارة سبب الريح" فلا يناقض قولك: "تجرت للريح" فجعل الريح علةً وسببًا؛ لأنه علةٌ ذهنيةٌ من حيث أنه الحاملُ على التجارة، والحيثيةُ مُعْتَبَرَةٌ، وهذا جليٌّ".

كثيرا ما يعرض الشاوي في مناقشاته رأي أحد الشيخين ابن عطية أو الزمخشري، أو كليهما، ثم يتبعه برأي أبي حيان، ثم يعطي هو رأيه الذي ينصف به ابن عطية أو الزمخشري، كما في اللوحة (355): "قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾⁹. (ز): فعل مضارع مرفوع، تقديره: ذلك أنه تؤمنون. (ح): هذا ليس بشيء؛ لأن فيه حذف المبتدأ، وحذف "أنه"، وإبقاء الخبر، وذلك لا يجوز. (ت): حذف المبتدأ لدليل جائز، والمعنى هنا يرشد إلى المقدر، وكذا "أنه" هو أيضا في قوة مبتدأ، نعم فيه حذف الموصول الحرفي وإبقاء بعض صفته".

وقليلا ما يعرض الآراء الثلاث، ثم يرد على اعتراض أبي حيان عليه كما في اللوحة (185): قوله تعالى: ﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾¹⁰. (ز): (أَرْضًا) منكورة مجهولة بعيدة من العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الناس، وإلهايمها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف المهمة. (ع): وذلك خطأ؛ إذ لا ينصب إلا الظرف المهم، وهذه مقيدة بكونها بعيدة أو خالية أو نحو ذلك، فزال بذلك إلهامها، ومعلوم أن يوسف لم يخل من الكون في أرض، فتبين أنهم أرادوا أرضا بعيدة غير التي هم فيها قريب من أبيه. (ح): هذا الرد صحيح، لو قلت: جلست دارا بعيدة، أو قعدت مكانا بعيدا لم يصح إلا بواسطة "في"، ولا يُحذف إلا في ضرورة شعر، أو مع "دَخَلْتُ" على الخلاف في "دَخَلْتُ أَلْزَمَةً أم متعدية؟ (ت): في كلام (ع) ما يشير إلى الجواب عن إشكال أن يوسف في أرض فكيف يأمر أن يطرحه في أرض وهو فيها، وذلك أن المراد أرض غير القريبة من أبيه فأفاد لكنه يصير ظرفا مختصا فلا يُنصب على نية "في" بل لابد من ظهورها، فيتوجه الرد على الزمخشري كما اتفق عليه (ع) و(ح)".

4-1-3. المقارنة.

لقد اتخذ الشاوي أسلوب المقارنة بين آراء من حاكمهم مطية يتوصل من خلالها إلى الرأي الذي يرى أنه الصواب، ولذلك لا تكاد تخلو آية تقريبا من هذا الأسلوب. ومن مقارناته الكثيرة ما ورد في اللوحة (404): (ت): "حاصل ما ذكر (ز) أن الظرف اللغو قياسه التأخير، وأطلق في قابل الخبر وغيره، ولذا صح له أن يقوله في الآية؛ لأنه لا يقبل الخبرية، وأجاب بأنه إنما قدّم اعتناء إلى آخر ما ذكر، واعتزّه (ح) بما حاصله أن تأخير اللغو أحسن حيث يكون قابلا للخبرية. أما اللغو الذي لا يقبل أصلا فلم يذكر سيبويه أن تقديمه أحسن. وتأول ذكر سيبويه الآية على إرادة أن الظرف اللغو القابل للخبر كالذي لا يقبل الخبر".

5-1-3. التعليق.

تعليقات الشاوي كثيرة، تراوحت بين الطول والقصر، وتعددت موضوعاتها، واختلفت وسائلها، واتحدت مقاصدها. ومن تعليقاته الكثيرة اخترت تعليقه الآتي:

في اللوحة (113): يعرض الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾¹¹، ثم يذكر رأي ابن عطية¹² القائل: "مقصد الآية عموم كل شيء، ولا يعم إلا إن كان (سَكَنَ) بمعنى: استقرَّ، وإلا فالمُتَحَرِّكُ مِنَ الأشياءِ أَكْثَرُ مِنَ السَّوَائِنِ، ألا ترى إلى الفلك والشمس والقمر والنجوم السابحة والملائكة وأنواع الحيوان، والليل والنهار حاصران للزمان.

ثم يذكر اعتراض أبي حيان¹³ عليه، والذي يقول فيه: "ليس بجيّد؛ إذ لا يتعين العموم فيما قال، بل يفيدُه حذف معطوفٍ، أي: وتحرك، أو كما قيل: "كلما تحرك يسكن" بخلاف الساكن، فلا يتعين فيما قال لصحة العموم بهذين الوجهين". (ت): "مرادُ (ع) الحصرُ من حيثُ البقاءُ مع اللفظِ دونَ حذفِ عاطفٍ، ولا تأويلٍ مُستبعدٍ، فإنَّ الظاهرَ المحقّق في السماواتِ والكواكبِ عدمُ السكونِ بالكليةِ فتأملُه، ولا اعتراضَ بمثلِ هذا".

لقد تميزت تعليقات الشاوي بما يأتي:

أ- الدقة في التعليق.

قال الشاوي في اللوحة (139) في رده على أبي حيان: فقوله: "سبقك بها عكاشة" لو قُدِّرَ بالهمز لقليل: أسبقك عكاشة المسألة، أي: جعلك سابقاً عليها، وليس بمرادٍ؛ لأنَّ المرادُ أن الفاعلَ وهو عكاشَةُ هو السابقُ عليه، فلا يصحُّ فيه أن تكونَ الباءُ للتعدية، والجوابُ أن ما قرره من المعنى غالبٌ لا لازم، أو أنَّ ذلك في الباءِ الباقية على أصلها، وهذه بمعنى "إلى"، أو أنَّ ذلك في المتمحّضة للتعدية، وهذه فيها معنى السببية فتأملُه". ذكر هذا وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾¹⁴.

ب- الإيجاز في التعليق.

لقد استخدم الشاوي أسلوب الإيجاز في التعليق في المقامات التي تقتضي ذلك، ومن ذلك تعليقه الذي لم يتجاوز خمس كلمات في اللوحة (135): (ت): المشهورُ المنعُ، وهو كافٍ في التوجيه". ذكر هذا التعليق بعد عرضه لرأي أبي حيان في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾¹⁵.

ج- الإطالة والإطناب في التعليق.

وأقصد به الإطناب الحسن، الذي يهدف صاحبه من خلاله تقليب المسألة على وجوها لكشفها وتعريفها بغية الوصول إلى قرارها، والوقوف على أسرارها، فأحيانا يرخي الشاوي لقلمه العنان، فلا يدع شاردة ولا واردة تتعلق بالموضوع إلا ذكرها، وذلك كما في اللوحة (364): "وإنما أطلنا فيه لخفايته". فقد قال الشاوي هذه العبارة بعد أن عالج مسألة الجمع والمفرد، واستخدم فيها المنطق، وذكر فيها ما نص عليه النحويون والأصوليون".

د- اختتام تعليقاته بلفظة (تأمله) أو (فاعلمه) أو (فاعرفه).

غالبا ما يختم الشاوي تعليقاته بلفظة تأمله أو فاعلمه أو فاعرفه للدلالة على أن ما كتبه يستحق التأمل، ويحتاج إلى إعمال الفكر ليعلم، ومن ذلك ما ورد في اللوحة (162). (ت): هذا غير خافٍ على ابن عطية، بل مراده أن المصادر والجموع لا تنضب بالقياس؛ لأن أكثر الموجود منها غير مقيس فتأمل.

6-1-3. الترجيح.

طبيعة الموضوع تملي على الشاوي أن يلتزم أسلوب الترجيح الذي نلمسه في ثنايا مناقشاته ومقارناته لأقوال من حاكمهم، وذلك حتى يثبت وجهة نظره في هذه المسألة أو تلك.

تدل ترجيحات الشاوي على تنوع معارفه وقوته في المحاجة، وقدرته على الإقناع، وحضور بديهته، وشدة تأثيره. ومن ترجيحاته ما نجده في اللوحة (135):

أبي جوده "لا" البخل واستعجلت به "نعم" من فتى لا يمنع الجود نائله¹⁶

ساق أبو حيان هذا البيت وذكر تخريجاته لـ (لا) فقال: "يحتمل أنها زائدة، ويحتمل "أن لا" مفعولة، و"البخل" بدل منها¹⁷، وقال أبو عمرو بن العلاء¹⁸: الرواية فيه بخفض البخل؛ لأن "لا" قد تكون لغير "البخل"، فلذلك أضافها إليه، وقد خرّجتها أنا على مفعولية "لا" ونصب "البخل" على أنه مفعول من أجله".¹⁹

بعدما قدم الشاوي تخريجات أبي حيان رجح ما رآه فقال: "والصواب أنه عطف بيان أو نعت، وإن كان بالمصدر قليلاً على معنى البخيلة، ولا حيث قصد لفظها معرفة، فيصح فيها النعت والبيان فتأمل".

7-1-3. التدخل لإضافة جديد أو توجيه غامض.

أحيانا يقوم الشاوي بأخذ جزئية من كلام أبي حيان أو غيره ويوضحها، كما في اللوحة (173): (ت): قال ابن مكتوم أحد تلامذة (ح): الشعر المقول للمنصور في حق ابن رشد ونظرائه لأبي الحسين محمد بن جبير الكتاني الشاطبي صاحب الرحلة، روى عن أبيه وأبي الوليد بن الدباغ وابن أبي العيش وغيرهم، وكان عالماً فاضلاً، مولده ببلسه عام أربعين وخمسمائة، ومات بالإسكندرية في شعبان عام أربعة عشر وستمائة، ومات ابن رشد الحفيد بمراكش في صفر عام خمس وسبعين وخمسمائة، وحمل إلى قرطبة فدُفن بها".

وأحيانا يقوم الشاوي بتوضيح غامض في كلام أبي حيان، ومثاله ما يأتي:

اللوحة (167): "قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾. (ز): لأن إخلاف الوعد قبيح لا يقدم عليه الكرام من الخلق مع جوارحه عليهم لحاجتهم. (ح): فيه دسيسة الاعتزال. (ت): الدسيسة الاعتزالية من حيث جعله منع إخلاف الوعد؛ لأنه قبيح، يعني: والله مُنَزَّهٌ عن القبائح، أي: عن فعلها على مذاهبهم".

ب- اللوحة (136): قوله تعالى: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ﴾²⁰. قال الزمخشري: أي: لمن تبعك منهم الوعيد²¹، وهو لا يليق، فـ"لَأَمْلَأَنَّ" في محلّ الابتداء، و"لَمَنْ" الخبر.²²

اعترض عليه أبو حيان قائلا: إن أرادَ ظاهرَ هذا الكلامِ فليس على مذهبِ البصريين، لا من حيثُ مُجرّدِ الجملة، ولا من حيثُ أنها جوابُ قَسَمٍ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ مبتدأ، ولأنَّ جوابَ القَسَمِ لا محلَّ له، وجعل مبتدأ له محل، وكون الشيء الواحد لا محلَّ له عاملٌ لا عاملٌ مستحيل.²³

قال الشاوي موضحاً رأي الزمخشري: "مرادُه أنه دليلُ المبتدأ لا مبتدأ؛ لأن الجملةَ لا تكونُ مبتدأ على مذهبِ البصريين ما لم تكن في قوة مُفردٍ مُنسَبِكٍ، أو قصد لفظ، وما ذُكر من استحالة محل لا محل تقدّم ردّه لاختلافِ الجهة، والمنع من حيث الجملة فقط".

8-1-3. التلخيص.

أحيانا يلجأ الشاوي إلى تلخيص المسألة التي أفاض في الحديث عنها أبو حيان، فيجمع شتاتها، ويحدد إطارها، ويعرضها بأسلوب واضح سهل، ومن ذلك ما ورد في اللوحتين الآتيتين:

أ- اللوحة (120): إذ قدم رأي أبي حيان الذي صال وجال في مسألة: "أرأيت"²⁴، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة مما قاله العلماء حولها إلا ذكرها، ثم أثنى عليه قائلا: "قد بسط الشيخ الكلام في "أرأيت" بسط الله عليه نعائم الفردوس"، ثم جاء بخلاصة ضمناها أهم القضايا والآراء المتعلقة بالمسألة، ولولا طولها لكتبتها، قال في نهايتها: "فهذا تلخيصٌ يعينك على فهم ما فرقهُ (ح)".

ب- اللوحة (156): إذ قدم فيها الشاوي الآراء المتضاربة، والأقوال المختلفة، والتي وصلت إلى خمسة عشر قولاً للمفسرين، والتي أوردها أبو حيان حول قوله تعالى: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ)²⁵، ولخصها الشاوي بعبارة واحدة فقال: "وتلخيصُها باختصارٍ أَنَّ الكافَ حرفُ قَسَمٍ"²⁶.

ج- اللوحة (262): "(ت): فالملخصُ إرادة الجنس كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾"²⁷.

9-1-3. الاكتفاء بالإشارة.

قد يستوفي الشاوي الكلام في مسألة معينة، وإذا أشبع البحث فيها وتكررت اكتفى بالإشارة إليها، وإن بُعد العهد بها، ويعلل ذلك بكثرة دورها، ومن ذلك مثلا ما نجده في اللوحة (174):

"قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُ﴾"²⁸ (ع)²⁹: جاء على لفظ "مَنْ"، فيجوزُ إذا عُطِفَ فعْلٌ بعدهُ مراعاة المعنى. وإذا جاء الأولُ على المعنى، فلا تجوزُ مراعاة اللفظِ في معطوفٍ آخر؛ لأنَّ الكلامَ يلبسُ جدًّا. (ح)³⁰: ليس كما قال بل يجوزُ أن تراعي المعنى أولاً فتعيدَ الضميرَ على حسب ما تريدُ من المعنى [من] تأنيثٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ثم تراعي اللفظَ فتعيدَ الضميرَ مفردًا مذكراً، وفي ذلك تفصيلٌ ذُكر في عِلْمِ النحو. (ت): راجع ما

تقدّم من بحثنا معه، وما تقدّم لأبي حيان من الرجوع لما قاله (ع) وكان نُسي وما بالعهد من قدم، وسبحان من لا ينسى".

10-1-3. الميل إلى علم الكلام.

كثيرا ما يستعمل الشاوي علم الكلام، وخصوصا في الآيات التي يذهب الزمخشري فيها مذهبا كلاميا تشتم منه رائحة الاعتزال، فالشاوي لا يفوت الفرصة، بل يصطاده في مقتل، ويرد عليه ردا مقنعا يدل على حنكته في الجدل، وتمكنه من المنطق وعلم الكلام، ومن ذلك مثلا ما ورد في اللوحة (161): "قوله تعالى: ﴿فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾³¹. (ت): هي دسيسة اعتزالية، لم يتفطن له الشيخ (ح)؛ لأن رؤية النوم عند المعتزلة بعينين يخلقهما الله في القلب، فهي بصرية عندهم كرؤيا البصر في اليقظة، أمّا على مذهب أهل الحقّ إنه إدراك في الباطن، فهو كالعلمية، وعلى ما قاله يتعدى لواحد دون همز".

11-1-3. الأمانة العلمية.

لقد اهتم الشاوي بنسبة الأقوال إلى أصحابها، ولذلك لا تقرأ صفحة إلا وتجد فيها علما أو أعلاما، وإلى جانب كل علم ما رآه من رأي، ومع هذا قد تُصادفنا في المحاكمات نُقول وآراء غير منسوبة إلى أصحابها، قد يقول قائل: هذه الأقوال ذكرها ابن عطية أو الزمخشري أو أبو حيان، وللأمانة ترك الشاوي النقول مثلما ذكرها أصحابها، وأقول: كان بإمكانه أن يعزو هذه الأقوال حينما يتدخل لمناقشة أقوالهم.

2-3. مصادره الأساسية في التفسير:

عنوان الكتاب "المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري، وفي مقدمته قال كاتبه: " فالكتاب قصدت فيه جمع اعتراضات الإمام ذي البيان، المشتهر بأبي حيان على ابن عطية ومحمود الزمخشري، والتكلم معه بما يظهر للقريب والبعيد، وأسأل الله في ذلك التسديد "

نستخلص من العنوان والمقدمة أن المصادر الأساسية التي اعتمدها الشاوي في كتابه المحاكمات،

هي:

1-2-3. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي:

احتل هذا الكتاب مركز الصدارة؛ لأن الشاوي اعتمد ردوده على الزمخشري وابن عطية ليرد عليهما، ولذلك لا تخلو آية إلا وتجد فيها ردا لأبي حيان على ابن عطية أو الزمخشري، أو عليهما معا، أو ترجيحا لرأي أحدهما على الآخر.

أحيانا يؤيد الشاوي أبا حيان في رده على الزمخشري أو ابن عطية، أو على كليهما، كما في اللوحة (341): "(ت): اعتراضه عليه مُتمكّن، وكلام (ز) ساقطٌ لوجهين: أحدهما: عدمُ التعيين، فلا سبيلَ

للتعريف، وثانيهما: لو تَعَيَّن وجودُ الشمسِ أو كـ"إله" في قوله: ﴿أَنَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾³² لم يكن إلا نكرةً وضْعاً وإن تَعَيَّن وجوداً أو عقلاً، وهذا مِنْ بدائِهِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ".

وأحيانا يشيد الشاوي بجهود أبي حيان، ويعد ما قاله كافيا وشافيا، كما نجد في اللوحة: (171): " (ت): كَلَامُهُ فِيهَا كَافٍ تَفْسِيرًا وَإِعْرَابًا بِمَا زِيدَ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ ، مَا أَكْثَرَ إِضْحَاحَهُ! "، وفي اللوحة (119): " (ت): قَدْ بَسَطَ الشَّيْخُ الْكَلَامَ فِي "أَرَأَيْتَ" بَسَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ نَعَائِمَ الْفِرْدَوْسِ".

أحيانا يستغرب الشاوي ويأخذه العجب من ردود أبي حيان، ويصل به الحد إلى أن يصفها بالغلط أو المغالطة كما في اللوحتين الآتيتين:

الأولى: (113): "قوله تعالى: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ﴾³³ (ح): يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ خَبَرٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى حَذْفِهِ. (ت): هَذَا مِنْ أَغْرَبِ مَا يُسَمَّعُ مِنَ الشَّيْخِ، وَمَنْ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ غَيْرُ اللَّهِ؟".

والثانية: (196): "قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾³⁴ (ع): فِيهِ عَطْفُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. إِنَّمَا تُعْطَفُ الصِّفَاتُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. (ح): لَيْسَ كَمَا زَعَمَ؛ لِأَنَّ "مَنْ" لَا يَوْصَفُ بِهَا، وَلَا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ إِلَّا بِالَّذِي وَالَّتِي وَفُرُوعُهُمَا، وَذُو ذَاتِ الطَّائِيَةِ. (ت): هَذِهِ مِغَالَطَةٌ أَوْ غِلْطٌ؛ لِأَنَّ (ع) لَمْ يَجْعَلْهُ صِفَةً صِنَاعِيَّةً لِتَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ مُعْطُوفٌ. وَالْمُعْطُوفُ لَيْسَ نَعْتًا بَلْ مُرَادُّهُ الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ.

وأحيانا يصحح ما نسبته أبو حيان لهذا العالم أو ذاك، كما في اللوحتين (109): "قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾³⁵ (ح): ذَهَبَ الزَّجَاجُ إِلَى تَعَلُّقِ الْمَجْرُورِ بِمَا تَضَمَّنَهُ اسْمُ اللَّهِ مِنَ الْمَعْنَى. (ع): وَهَذَا عِنْدِي أَفْضَلُ الْأَقْوَالِ، وَأَكْثَرُهَا احْتِرَازًا لِفَصَاحَةِ اللَّفْظِ، وَجَزَالَةِ الْمَعْنَى. (ح): مَا ذَكَرَاهُ³⁶ غَيْرُ صَحِيحٍ صِنَاعَةً وَإِنْ صَحَّ مَعْنًى؛ لِأَنَّهُ لَا تَسَاعُدُهُ لَزْعُمُهُمَا تَعَلُّقُهُ بِلَفْظِ اللَّهِ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْمَعْنَى. (ت): لَمْ يَذْكُرِ الزَّجَاجُ وَ(ع) التَّعَلُّقَ بِاللَّفْظِ بَلْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَكَيْفَ يُنْسَبُ إِلَيْهِمَا اللَّفْظُ؟".

وأحيانا يُعَرِّضُ بأبي حيان؛ لأنه لم ينبه على مأخذ وقع فيه الرجل مع أنه من عادته أن ينبه عليه، وذلك ما نجده في اللوحة (177): " (ت): قَوْلُ (ز): حَذَفُ أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ لَمْ يَظْهَرْ مَعْنَاهُ، وَالصَّوَابُ حَذْفُ الْفَعْلِ لِدَلَالَةِ الْمَذْكُورِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيمَا قَبْلُهَا، فَيَحْتَاجُ لِتَقْدِيرِ فَعْلٍ، وَلَمْ يُنْبَهْ عَلَيْهِ (ح) خِلَافَ الْمَأْلُوفِ مِنْهُ".

وأحيانا يستخدم الشاوي أسلوب الغمز والهمز لينال من أبي حيان، واللبيب بالإشارة يفهم كما في اللوحة (360): " (ح): هَذَا الرَّجُلُ كَثِيرُ التَّبَجُّحِ بَكِتَابِ سَيَبُويَه. وَكَمْ مِنْ نَصٍّ فِي كِتَابِ سَيَبُويَه عَمِيَّ بَصْرُهُ وَبَصِيرَتُهُ عَنْهُ، حَتَّى إِنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْحَجَّاجِ يَوْسُفَ بْنَ مَعْرُوزٍ³⁷ صَنَّفَ كِتَابًا يَذْكُرُ فِيهِ مَا غَلَطَ فِيهِ (ز)، وَمَا جَهَلَهُ مِنْ نَصُوصِ كِتَابِ سَيَبُويَه. (ت): كَفَى الْمَرَّةَ نِيْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ".

2-2-3. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري.

ويأتي كتاب الزمخشري في الدرجة الثانية من مصادر الشاوي؛ لأنه لم يسلم من ردود أبي حيان على دسائسه الاعتزالية.

المعروف أن الزمخشري كان معتزليا، وكان يصرح بذلك، ومما نقل عنه أنه كان إذا ذهب عند أحد أصحابه، قال لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب³⁸.

يصف الشاوي أهل السنة بأهل الحق، وينتصر لأفكارهم التي تشبع بها، ويرد على كل من خالفهم، وعلى رأسهم المعتزلة؛ لأنه يحاكم أحد شيوخهم وهو الزمخشري، ومن ذلك اعتباره لآراء الفلاسفة جهالات، ومن ذلك ما ذكره الشاوي عن أبي حيان: "وقد غلب في هذا الزمان وقبله بقليل الاشتغال بجهالات الفلاسفة على أكثر الناس، ويسمونهم بالحكمة ويستجهلون من عري عنها، ويعتقدون أنهم الكملة من الناس، ويعكفون على دراستها، ولا نكاد نلقى أحدا منهم يحفظ قرآنا ولا حديثا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -"³⁹.

أحيانا يكتفي الشاوي بالتنبيه على دسائس الزمخشري الاعتزالية، وموطن الزلل فيها، ومثال ذلك ما ورد في:

أ- اللوحة (167): "قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾"⁴⁰. (ز): "وهو العالم للذات المحيط بجميع المعلومات لم يكن شيئا"، (ت): قول (ز): "العالم الذات" دقيقة اعتزالية فلسفية بنفي الصفات؛ لأنه جعل نفس الذات علما".

ب- اللوحة (341): "قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾"⁴¹. (ز): تقديم الظرف يدل على الاختصاص، يعني: لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن. (ت): وفي قوله: "القادر الذات" اعتزال بل فلسفة من حيث جعل الذات قدرة إرادة علما... ورحم الله الشيخ العارف سيدي أبا عبد الله محمدا بن يوسف السنوسي حيث قال: "المعتزلة متمسكون بأذيال الفلاسفة، وذلك لمن تتبعه مشاهد".

وأحيانا تأتي ردوده حادة، وشديدة اللهجة، ينتقص الشاوي فيها من مقام الزمخشري، ويستكثر عليه لقب إمام، ويرى أنه لا يستحقه، ويصفه بسوء الخلق، ويصف كلامه بالخطرفة، وذلك يتجلى بوضوح في المثالين الآتين:

أ- اللوحة (261): (ت): مثله لا يصدق عليه اسم الإمام، وإن كان فمعيد، أو المسكين كأنه لم يطرق سمعه غلطاته السابقة عن شيخه أو لم يفهمها. وكم منه؟ وكم؟ والمراد لا يدفع إلا إيراد.

ب- اللوحة (402): (ح): وأما قوله (الزمخشري): "وهو لم يكن يعبد الله في ذلك الوقت" فسوء أدب على منصب النبوة، (ت): ما ذكره (ز) من سوء الأدب هو معتادته، ولولا تولع الناس والتنبيه على ما فيه

من الصناعات فليس له إلا تعقيد ما بسطه غيره حتى أنه يوهم أموراً يقع الاعتراض عليه به من خطرته الألفاظ.

3-2-3. المحرر الوجيز في كتاب تفسير كتاب الله العزيز لابن عطية الأندلسي:

يأتي هذا الكتاب في المرتبة الثالثة من مصادر الشاوي؛ لأن ردود أبي حيان عليه في البحر كانت أقل من ردوده على الزمخشري. ينتصر الشاوي لابن عطية، ويسعى لإنصافه من أبي حيان، ويبين أن ما نسبته أبو حيان لابن عطية ليس صحيحاً، وإنما هو محض ادعاء، ومن ذلك ما ورد في اللوحة (366): "قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾⁴². (ع): (قليلًا)⁴³ منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ دلَّ عليه (تُؤْمِنُونَ). و(مَا) تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً فَيَنْتَفِي إِيْمَانُهُمُ الْبَتَّةَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا مُصَدِّقَةٌ، فَتَنْصِفُ بِالْقَلَّةِ (ح): "وإن كانت "ما" مصدريّة كما قال أيضاً: فتكون "ما" وما بعدها إمّا فاعلاً بـ "قليلًا"، أو مبتدأ ولا خبر له". (ت): ولا يدعى أن "ما" وما بعدها مبتدأ لعدم الخبر، و(ع) لم يدعه، إنما ادعى النصب لقليلٍ بمحذوفٍ لا غير".

3-3. المصادر الثانوية.

من الكتب التي اعتمدها الشاوي، وأغنى بها كتابه، وحقق بها مراده، ودعم بها غرضه، وقوى بها حجته، وأشبع بها ردوده ما يأتي:

- كتب التفسير كتفسير ابن عباس، ومجاهد، والحسن البصري، والطبري، والقرطبي، وغيرها.
- كتب أعراب القرآن ومعانيه، ونخص بالذكر: المشكل لمكي، والمجاز لأبي عبيدة، والإملاء والتبيان لأبي البقاء، ومعاني القرآن للفراء، والزجاج، والأخفش، والكسائي، وكتب إعراب القرآن للنحاس والمهدوي والحوبي.
- كتب القراءات كالمحتسب لابن جني، واللوامح لأبي الفضل الرازي، وشواذ القراءات لابن خالويه.
- كتب اللغة كالمخصص لابن سيده، والجمهرة لابن دريد، والتهذيب للأزهري.

- كتب النحو كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأوسط للأخفش، والجمل للزجاجي، وشرح الجمل لابن عصفور، والإيضاح للفارسي، وشرح التسهيل لابن مالك، والمغني، وأوضح المسالك لابن هشام، ونتائج الفكر للسبيلي، والبسيط لابن العلي، وغيرها الكثير.

3-4. القراءات القرآنية:

لقد شغلت القراءات حيزاً لا بأس به في كتاب المحاكمات، وهذا يدل على اهتمام الشاوي بعرضها وتوجيهها والإفادة منها، ولما كانت القراءات مروية بالسماع والمشافهة، ولا مجال للاختيار والاجتهاد فيها، فإن الشاوي كان يعرضها، ولا ينتقدها ولو أنها لم تأت وفق القياس، ومن ذلك مثلاً:

أ- اللوحة (350): "قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾⁴⁴. (ع): قرأ عاصم بنصب "يضاعفه" بالفاء على جواب الاستفهام، وفي ذلك قلق، قال أبو علي الفارسي: "لأن السؤال لم يقع على القرض، وإنما وقع عن فاعل القرض، وإنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه، لكن هذه الفرقة من القراء حملت ذلك على المعنى، لكأن قوله: "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ" بمنزلة أن لو قال: "أيقض الله أحد فيضاعفه". (ح): ليس بصحيح. (ت): ما ذكره لا يقدح فيما ذكره أبو علي؛ لأن ما ذكره هو الأصل، والنصب في غيره، وإن ورد فليس على مقتضى القياس ولا الأصل، ولا يلزم من تواتر القراءة به جرئاً على المقيس، بل على وجه حسن في العربية ولو بتأويل".

ب- اللوحة (389): "قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾⁴⁵. (ز): "لا" متكررة في المعنى، أي: ولا فك رقبة، ولا أطعم مسكيناً. ألا ترى أنه فسّر اقتحام العقبة بذلك. (ح): لا يتم له هذا إلا على قراءة من قرأ "فك" فعلاً ماضياً. (ت): وسكت عن "أطعم"؛ لأن من قرأ "فك" ماضياً قرأ "أطعم" كذلك، فلذا لم ينبّه عليه، ولا شك في صحة ما قال وما أراد وسواه من حيث أنه يناسب "فلا اقتحم" إذ هو تفسير له كما قال، فهو فعلٌ مثله.

ج- اللوحة (397): "قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾⁴⁶. (ز): المكسور: مصدر، والمفتوح: اسم؛ وليس في الأبنية فعلاً بالفتح إلا في المضاعف. (ح): ورد فعلاً بالفتح في غير المضاعف قالوا: "ناقة بها خزعال". وجعله المفتوح اسماً قد جعله غيره مصدراً على فعلاً بالفتح، ثم قيل: قد يجيء فعلاً بمعنى اسم الفاعل، كصلصال بمعنى مُصلصل، وقصقاص بمعنى مُقصقاص. (ت): ما قلّ وندر لا تنقض به القواعد العامة الأغلبية".

4. خاتمة:

وفي الختام نخلص إلى النتائج الآتية:

- كتاب المحاكمات مصدر أساسي في الدراسات اللغوية والقرآنية؛ لأنه زخر باللغة نحواً وصرفاً وبلاغة ومعجماً ودلالة، وبالقراءات المتواترة والشاذة، أوجهاً وتوجيهاً وإعراباً.
- وجود المدرسة الجزائرية في الدراسات اللغوية والقرآنية لا ينكره إلا جاحد، وما الشاوي إلا واحد من أبناء هذه المدرسة شد الرحال إلى المشرق وهو عالم، واستطاع أن يفرض وجوده بين العلماء، ويحجز كرسيه له في الأزهر الشريف في القاهرة، وبالجامع الأموي في دمشق.
- منافسة علماء الجزائر لنظرائهم المشاركة، ووقوفهم موقف الند منهم، ومجادلتهم ومحتاجتهم، وقدرتهم الفائقة على فرض آرائهم والانتصار لها، كما فعل الشاوي في كتابه "المحاكمات".
- سعة علم الشاوي، وتنوع ثقافته، وتمكنه من ناصية اللغة والتفسير والقراءات واضح جلي في كتابه "المحاكمات".

إن كتاب المحاكمات طبع حديثاً، ولم يطلع عليه الكثير من الباحثين، ومادته لا تزال بكرة تحتاج إلى من يقلبها، ويقلب النظر فيها ليستخرج مكنوناتها المختلفة في التفسير واللغة، والقراءات وأوجهها وتوجيهاتها، ودلالاتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والسياقية.

الهوامش:

- ¹ المخطوطة السلیمانیة فی إسطمبول بتركيا (قسم ياني جامع) تحت رقم (259): ص 2.
- ² الأحقاف: من الآية 11.
- ³ هود: من الآية 101.
- ⁴ المجادلة: الآية 2.
- ⁵ وذلك من خلال الآية الآتية: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: 40].
- ⁶ اللوحات: 117، 118، 119.
- ⁷ الرحمن: الآية 76.
- ⁸ الأنعام: الآية 11.
- ⁹ الصف: من الآية 11.
- ¹⁰ يوسف: من الآية 9.
- ¹¹ الأنعام: من الآية 13.
- ¹² انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، نشر مؤسسة دار العلوم، الدوحة، 1403 هـ - 1983 م: 141/5، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، 1990 م، ط 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 83/4، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي البغدادي، ط 4، 1985 م دار إحياء التراث العربي: 139/7، والتفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، 1995 م، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 139/12، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 1996 م، ط 2، دار الحديث، القاهرة: 714/6.
- ¹³ انظر البحر: 83/4، والدر: 83/4.
- ¹⁴ الأنعام: من الآية 80.
- ¹⁵ الأعراف: من الآية 16.
- ¹⁶ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المحرر: 378/2، و معاني القرآن للزجاج، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، 1994 م، ط 1، دار الحديث، القاهرة: 323/2، وفيه قاتله بدلا من نائله"، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 149/8، وفيه: "فاستعجلت"، وفي البحر: 273/4، وفيه: قاتله بدلا من نائله، والشاهد فيه قوله: "لا البخل" حيث جاءت "لا" زائدة ملغاة على رواية النصب، وقيل: "لا" مفعولة، و "البخل" بدل منها، وقيل غير ذلك.
- ¹⁷ قوله: "ويحتمل" أن "لا" مفعولة، و "البخل" بدل منها"، انظر هذا القول في: المحرر: 378/2 (دار الكتب العلمية) عن الزجاج.
- ¹⁸ انظر رأي أبي عمرو بن العلاء في: المحرر: 378/2 وفيه: "وحكى الطبري عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء"، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد

الخرائط 1986م، ط1، دار القلم، دمشق: 262/5، زيان بن العلاء، أحد القراء السبعة، سمع أنس بن مالك، توفي سنة 154 هـ، انظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة، 1972، دمشق: ص81، وطبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، عبد الوهاب بن يوسف، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، 2003 م، ط1، صيدا- بيروت، 288/1، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان: 231/2.

¹⁹ انظر البحر: 273/4.

²⁰ الأعراف: من الآية 18.

²¹ عبارة الكشف: هذا الوعيد،

²² انظر البحر: 4 / 278 ، وروح المعاني: 470/8 عن الزمخشري، والتفسير الكبير: 37/14، و الكشف للزمخشري، 1995م، ط1، دار الكتب العلمية: 90/2.

²³ انظر البحر: 278/4.

²⁴ قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ ﴾ [الأنعام: من الآية 40].

²⁵ الأنفال: من الآية 5.

²⁶ اللوحة: 156.

²⁷ العصر: الآية 1.

²⁸ الأنعام: من الآية 43.

²⁹ قال ابن عطية ما نصه: "وجاء ينظر على لفظ من، وإذا جاء الفعل على لفظها فجائز أن يعطف عليه آخر على المعنى، وإذا جاء أولا على معناها فلا يجوز أن يعطف آخر على اللفظ؛ لأن الكلام يلبس حينئذ، انظر المحرر: 48/9، والبحر: 161/5،

³⁰ انظر البحر: 161/5.

³¹ الأنفال: من الآية 43.

³² الأنبياء: من الآية 108.

³³ الأنعام: من الآية 41.

³⁴ الرعد: من الآية 43.

³⁵ الأنعام: الآية 3.

³⁶ قوله: "ما ذكره". أي: ابن عطية والزجاج.

³⁷ أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي. متقدم في علم العربية. أخذ عن ابن ملكون والسهيلي. له: شرح الإيضاح. والرد على الزمخشري في مفسله. توفي سنة 625 هـ. انظر البغية: 362/2.

³⁸ انظر وفيات الأعيان 170/5. والنحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيده: 706/1.

³⁹ اللوحة: 172.

⁴⁰ يونس: من الآية 18.

⁴¹ ق: من الآية 44.

⁴² الحاقة: من الآية 41.

⁴³ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، 1985م، ط2، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: 24/5 ، وفيه: "نصب "قليلا" لأنه نعت لمصدر أو لظرف".

⁴⁴ الحديد: من الآية 11.

⁴⁵ البلد: الآية 11..

⁴⁶ "زلزالها" قرأ الجمهور بكسر الزاي، وعاصم الجحدري بفتحها" كما في إعراب القرآن للنحاس: 275/5، والبحر: 500/8، والقرطبي: 147/20، وفي زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المكتب الإسلامي، 1984م، ط3، بيروت: 202/9 : قرأ أبو العالية وأبو عمران وأبو حيوة الجحدري بفتح الزاي"، وفي الدر المصون: 74/11: "الجحدري وعيسى بفتحها".

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس . تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد . 1985 . ط2 . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية.
- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. 1990م. ط2. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا. لبنان.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة . الفيروز أبادي. تحقيق محمد المصري. 1972. وزارة الثقافة. دمشق.
- التفسير الكبير. الفخر الرازي. 1995م. ط1. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي. 1996م. ط2. دار الحديث. القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي. تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط . 1986م. ط1. دار القلم. دمشق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . الألوسي البغدادي. 1985م. ط4. دار إحياء التراث العربي.
- زاد المسير في علم التفسير . ابن الجوزي . 1984م . ط3 . المكتب الإسلامي. بيروت.
- طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم. ابن السَّلاَ . تحقيق أحمد محمد عزوز. 2003م. ط1. المكتبة العصرية. صيدا- بيروت.
- الكشف. الزمخشري. 1995م. ط1. دار الكتب العلمية.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . ابن عطية الأندلسي. تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. 1983م. نشر مؤسسة دار العلوم. الدوحة.
- المخطوطة السليمانية في إسطنبول بتركيا (قسم ياني جامع) تحت رقم (259).

- معاني القرآن. الزجاج. شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي. 1994 م. ط1. دار الحديث. القاهرة.
- النحو وكتب التفسير. إبراهيم رفيده. 1981 م. ط2. منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان. ليبيا.
- وفيات الأعيان. ابن خلكان. تحقيق د. إحسان عباس. 1977 م. دار صادر. بيروت.